مجلـة البـاحث للـدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 12 / العدد: 02 / السنة: 2025 / ص ص: 728 - 753

دور الرقمنة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر "اقتراح نموذج المنصة الرقمية لتسيير ومتابعة برامج التنمية المحلية"

The Role of Digitization in Achieving Local Development in Algeria "Proposing a Digital Platform Model for Managing and Monitoring Local Development Programs"

تاريخ الإرسال:2025/04/06 تاريخ القبول:2025/05/29

محمد روة* *Mohamed ROUA*
المركز الجامعي ميلة
University center Mila
roua.m@centre-univ-mila.dz

حميد بوزيد *Hamid BOZID*
جامعة باتنة1
University of Batna1
Hamid.hamid@univ-batna.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الرقمنة في دعم وتعزيز التنمية المحلية في الجزائر، من خلال تقديم نموذج مقترح لمنصة رقمية مخصصة لتسيير ومتابعة برامج التنمية المحلية، حيث تناول البحث الإطارين المفاهيمي والتطبيقي لكل من الرقمنة والتنمية المحلية، مع تقديم عرض مفصل لآليات إعداد وتنفيذ البرامج التنموية المحلية، لا سيما المخطط البلدي للتنمية والمخططات القطاعية غير الممركزة.

خلصت الدراسة الى أن التحول الرقمي لا يقتصر على رقمنة الإجراءات الإدارية فحسب، بل يعد مدخلا استراتيجيا لتطوير الأداء الحكومي.

واختتمت بعرض نموذج عملي للمنصة، مع تحديد أهم المتطلبات التشريعية والتنظيمية والفنية والبشرية الضرورية لإنجاح المشروع.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة؛ التنمية المحلية؛ برامج التنمية المحلية؛ المنصة الرقمية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of digitization in supporting and enhancing local development in Algeria, by presenting a proposed model for a digital platform dedicated to managing and monitoring local development programs. The study addressed the conceptual and practical frameworks of both digitization and local development, providing a detailed overview of the mechanisms for preparing and implementing local

* - المؤلف المُراسل.

development programs, particularly the municipal development plan and decentralized sectoral plans.

The study demonstrated that digital transformation is not limited to digitizing administrative procedures alone, but rather represents a strategic approach to improving government performance.

The study concluded by presenting a practical model of the platform, identifying the most important legislative, regulatory, technical, and human resources requirements necessary for the project's success.

***Keywords**: Digitalization; local development; local development programs; digital platform.*

مقدمـة:

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبحت الرقمنة إحدى الركائز الأساسية للتحول الرقمي؛ حيث تساهم في تحسين العمليات والخدمات والمنتجات من خلال استخدام التقنيات الحديثة، مما يؤدي إلى إعادة هيكلة نماذج العمل التقليدية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الإدارة العامة والخدمات الحكومية.

فالرقمة لا تعني فقط تحويل البيانات إلى صيغ إلكترونية، بل تشمل تحسين الأداء الإداري، وتعزيز الشفافية، وتبسيط الإجراءات، وتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات العامة، مما يساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية المستدامة.

في حين تعد التنمية المحلية أداة استراتيجية تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى المحلي، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحفيز المشاركة الفعالة للمواطنين.

وترتبط الرقمنة ارتباطا وثيقا ببرامج التنمية المحلية، حيث تلعب دورا محوريا في تحسين التخطيط واتخاذ القرار، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتسهيل متابعة تنفيذ المشاريع، وتحسين التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين.

في هذا السياق، يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على مفهوم الرقمنة وأهدافها، وعلاقتها بالتنمية المحلية، بالإضافة إلى استعراض برامج التنمية في الجزائر، ودور الرقمنة في تجسيد هذه البرامج، لضمان تحقيق التنمية المحلية بالاعتماد على أهم

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

آليات الرقمنة التي تتمثل في المنصات الرقمية.

على ضوء ما تقدم تتجلى إشكالية الدراسة حول: **هل من الممكن أن تساهم الرقمنة في تسهيل عملية تسيير ومتابعة برامج التنمية المحلية في الجزائر؟**

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا دراستنا الحالية الى أربعة محاور، المحور الأول تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للرقمنة والتنمية المحلية، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه الى برامج التنمية المحلية في الجزائر، أما المحور الثالث فبينا فيه دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المحلية، وأخيرا في المحور الرابع قدمنا نموذج للمنصة الرقمية لتسيير ومتابعة برامج التنمية المحلية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

أولا- مفهوم الرقمنة:

الرقمنة هي جزء من التحول الرقمي *(Digital Transformation)* وتهدف إلى استخدام التقنيات الرقمية في تحسين العمليات والخدمات والمنتجات، مما يؤدي إلى إعادة هيكلة نماذج الأعمال وأساليب العمل التقليدية.

1- تعريف الرقمنة: الرقمنة هي عملية تحويل المعلومات والعمليات التقليدية إلى شكل رقمي باستخدام التكنولوجيا الحديثة، بهدف تحسين الكفاءة وتسهيل الوصول إلى البيانات.

تعرف أيضا بأنها تطبيق التكنولوجيا الرقمية في المؤسسات والإدارات لتحسين طرق العمل، وتقليل الإجراءات الورقية، وزيادة الشفافية في تقديم الخدمات.[1]

أما الرقمنة في القطاع الحكومي فتعني تحويل الخدمات العامة إلى صيغ إلكترونية تتيح للمواطنين الوصول إليها عبر الإنترنت، مما يساهم في تحسين الحوكمة، وتقليل البيروقراطية، وزيادة رضا المواطنين.[2]

وعليه فإن الرقمنة في السياق الحكومي، تعني تحديث الإدارة العامة من خلال رقمنة الخدمات، وتحسين الأداء المالي والإداري، وتعزيز المشاركة في اتخاذ القرار،

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين.[3]

بناء على ما تقدم يمكننا تعريف الرقمنة في هذا المقام بأنها عملية تحويل متكاملة، تتجاوز مجرد تحويل الوثائق إلى صيغ إلكترونية، بل تمتد الى إعادة تشكيل منظومة العمل الحكومي والتنمية المحلية عبر تسخير البيانات والتقنيات الرقمية لخلق بيئة تفاعلية، مرنة، وشفافة، ترتكز على مشاركة المواطنين ومختلف الفاعلين، وتمكن من اتخاذ القرار المستند إلى المعرفة، بما يعزز من نجاعة الأداء العمومي ويؤسس لتخطيط تنموي قائم على الذكاء الجماعي والحوكمة الرقمية.

2- أهداف الرقمنة: تهدف الرقمنة إلى تحقيق العديد من الفوائد على مختلف المستويات (الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية)، يمكن تلخيص أهم الأهداف فيما يلي:

- تقليل الوقت اللازم لتنفيذ العمليات الإدارية والخدمية.
- تقليل الاعتماد على المعاملات الورقية وتسريع اتخاذ القرار.
- تحسين إدارة الموارد البشرية والمادية من خلال التحليل الفوري للبيانات.
- تمكين الرقابة الفعالة على الأداء الحكومي والإداري.
- الحد من الفساد الإداري عبر تتبع العمليات والإجراءات إلكترونيًا.
- توفير بيانات مفتوحة للمواطنين لتعزيز المساءلة والمشاركة في صنع القرار.
- تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية والإدارية عبر المنصات الرقمية.
- تبسيط الإجراءات وتحسين تجربة المستخدم من خلال خدمات سريعة وسهلة الاستخدام.
- توفير خدمات رقمية متاحة على مدار الساعة دون الحاجة إلى الحضور الشخصي.[4]
- دعم ريادة الأعمال والابتكار من خلال تبني التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

- تحسين بيئة الاستثمار من خلال تسريع الإجراءات وتحفيز التجارة الإلكترونية.
- ضمان وصول جميع الفئات إلى الخدمات الرقمية، بما في ذلك المناطق النائية والفئات الهشة.
- تمكين المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية من خلال المنصات التفاعلية.(5)
- دعم التعليم والتدريب الإلكتروني لرفع مستوى المهارات الرقمية.
- تقليل استهلاك الورق والطاقة في المعاملات الإدارية التقليدية.
- تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية عبر المنصات الرقمية.
- تحسين قنوات التواصل بين الحكومة والمواطنين لتلقي الشكاوى والمقترحات.
- تسهيل المشاركة في اتخاذ القرارات المحلية والوطنية عبر الاستشارات الرقمية.(6)

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية عملية تعتمد على التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار على المستوى المحلي، عبر تفعيل دور الجماعات المحلية والبلديات في رسم السياسات التنموية وتنفيذ المشاريع وفقًا لأولويات السكان واحتياجاتهم.

1- تعريف التنمية المحلية: تعرف على أنها نهج تنموي تشرف عليه السلطات المحلية من خلال إطار قانوني ومؤسساتي ينظم تنفيذ المشاريع التنموية، ويحدد دور الفاعلين المحليين مثل الإدارات، المجتمع المدني، والقطاع الخاص في تحقيق التنمية.

كما تعرف أيضا على أنها مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تحسين البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار المحلي لتوفير فرص العمل وتحقيق النمو المستدام.(7)

أما البعض الآخر فيعرفها بانها عملية تهدف إلى تحسين جودة الحياة للسكان من خلال تطوير الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وتعزيز التكافل الاجتماعي،

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

وتقليل الفوارق الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع.

في حين يعرفها آخرون بأنها نموذج تنموي يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على الموارد البيئية، من خلال تعزيز الاستدامة وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة مسؤولة.(8)

وعليه يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها عملية ديناميكية ومتكاملة يقودها الفاعلون المحليون، تهدف إلى تحسين نوعية الحياة ضمن نطاق جغرافي محدد، من خلال تعبئة الموارد المحلية، وتفعيل آليات المشاركة الشعبية، وتوظيف المعرفة والتكنولوجيا في صنع القرار، بما يضمن التوازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، في إطار الحوكمة وشفافية.

2- أهداف التنمية المحلية: التنمية المحلية تهدف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى المحلي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتعزيز مشاركة المواطنين، يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنمية المحلية فيما يلي:

- تطوير البنية التحتية المحلية مثل الطرق، المياه، الكهرباء، والاتصالات.
- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية لضمان حياة كريمة للسكان.
- تعزيز الكفاءة في تقديم الخدمات البلدية مثل النظافة، النقل، والإضاءة العمومية.
- تعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق الاجتماعية.
- تقليل الفجوة التنموية بين المناطق الحضرية والريفية.
- دعم الفئات الهشة (النساء، الشباب، ذوي الاحتياجات الخاصة) عبر برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي.(9)
- تحسين سبل العيش في المناطق الأقل تنمية عبر مشاريع اجتماعية وتنموية.
- إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المحلية من خلال المجالس المنتخبة.

- دعم مبادئ الشفافية والمساءلة في تسيير الشأن المحلي.
- تعزيز دور المجتمع المدني في التنمية من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- تحسين التخطيط العمراني لتقليل التلوث وتعزيز المساحات الخضراء.
- تحسين جودة التعليم والتكوين المهني لرفع كفاءة الأيدي العاملة.[10]

المحور الثاني: برامج التنمية المحلية في الجزائر

أولا- برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات "المخطط البلدي للتنمية" سابقا:

يعد برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات أداة استراتيجية لدعم التنمية المحلية، حيث يساهم في تحسين الظروف الاجتماعية للسكان، تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن بين التنمية الحضرية والريفية، مما يضمن مستقبلا مستداما للبلديات.

1- مفهوم برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات: هو وثيقة تخطيط محلية تحدد المشاريع التنموية ذات الأولوية على مستوى البلدية، يتم إعدادها وفقًا للاحتياجات المحلية وبالتنسيق مع السلطات الولائية والوطنية، بهدف تحسين مستوى المعيشة للسكان.

كما يعتبر برنامج استثماري يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية، ودعم الأنشطة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار المحلي لخلق فرص العمل وتحسين الأداء الاقتصادي للبلدية.

ويمكن اعتباره كذلك إطار عملي يسعى إلى تحسين الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل الصحة، التعليم، السكن، والمرافق العامة، لضمان تنمية اجتماعية متوازنة وتقليص الفوارق بين مختلف فئات المجتمع.[11]

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

2- مراحل إعداد وتنفيذ برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات:

- تنص المادة 107 من القانون رقم 11-10 "يعد (م ش ب) برامجه السنوية، والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، ويكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات (م ش ب)"، حيث يتم تسجيل هذه المشاريع بمدونة ميزانية البلدية.[12]

- بعد تسجيل المشاريع في مدونة ميزانية البلدية، تقوم المصلحة التقنية على مستوى البلدية بإعداد بطاقة تقنية لكل مشروع وفق ما جاء في القانون رقم 09-148 لاسيما المادتين 06 و07، اللاتي حددتا شكلها وما يجب أن تحتويه، خاصة موقع وطبيعة المشروع، جدوته الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى تكلفته المالية.

- ثم يتم عرض المشاريع المقترحة "ببرنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات"، وكذا بطاقاتها التقنية، على اللجنة القطاعية للدائرة، التي تقوم بدورها بترتيب المشاريع حسب أولويتها، لتقوم بدراستها وإثرائها وتعديلها إن لزم الأمر، وفي الأخير يختتم الاجتماع بالمصادقة المبدئية على قائمة المشاريع المراد إرسالها للولاية.[13]

- في المرحلة التالية، ترسل المشاريع المقترحة وبطاقاتها التقنية الى مديرية الإدارة المحلية بالولاية، أين تقوم هذه الأخيرة، بإعادة دراسة مقترحات المشاريع، دراسة تقنية بالتنسيق مع كافة المديريات الولائية، حسب اختصاصها، وعلاقتها بكل مشروع، كما تنصب مهمتها، على الخصوص في فصل وضبط، قائمة المشاريع المقترحة، " ببرنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات "، عن "المخططات القطاعية للتنمية"، خاصة "المخطط الولائي للتنمية"، ضبط قائمة المشاريع الجديدة التي تتطلب اعتماد مالي جديد عن قائمة المشاريع في طور الإنجاز التي تحتاج مبالغ مالية إضافية، مراقبة وتدقيق المعلومات الواردة في البطاقات التقنية للمشاريع، التأكد

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

من عدم التسجيل لعملية ثانية متعلقة بمشروع واحد في ميزانيتين سنويتين متتاليتين.[14]

- يجتمع "المجلس التنفيذي للولاية" لمناقشة ومراقبة مدى مطابقة البرامج الواردة "بالمخططات البلدية للتنمية"، للأولويات والاحتياجات الحقيقية للمواطنين، ومدى تكاملها مع برامج الولاية، وله الصلاحية كذلك في مراقبة البطاقات التقنية للمشاريع، وإمكانيه تعديل أغلفتها المالية.

- على ضوء مخرجات "المجلس التنفيذي للولاية"، تقوم "مديرية التجهيز والميزانية"، بإرسال مقترحات "المخططات البلدية للتنمية"، التي تمت المصادقة عليها، الى مديرية الإدارة المحلية، أين يتم عقد اجتماع لجنة التحكيم، التي تتمثل مهامها في دراسة وإثراء مقترحات "مخططات البلديات للتنمية"، خاصة فيما يخص أغلفتها المالية، ليتم تخصيص رخص البرامج للمشاريع الجديدة، واعتمادات الدفع للمشاريع في طور الإنجاز، وعلى ضوء اجتماعها، يتم تخصيص غلاف مالي لكل ولاية، يشمل التكلفة الإجمالية للمشاريع الجديدة المقترحة، واعتمادات الدفع للمشاريع في طور الإنجاز، لإدراجها في قانون المالية للسنة الجارية، ويسمى هذا الغلاف (تصريح البرنامج النهائي، أو مقرر البرنامج).[15]

- بموجب (تصريح البرنامج النهائي)، أو (مقرر البرنامج)، تعقد "مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية" على مستوى الولاية، اجتماع يضم ممثلي البلديات ورؤساء الدوائر، لإعادة التحكيم وضبط مدونة الولاية، التي تضم المشاريع الموافق عليها حسب البلديات، وفي الأخير يتم إرسال نسختين، من المدونة الأولى "للمديرية العامة للميزانية"، والثانية للوزارة المعنية بالمشروع.

- لتقوم فيما بعد "مديرية الإدارة المحلية"، بإعداد مقرر تسجيل خاص بكل بلدية، يحتوي على المشاريع المقبولة، وهذا ما يسمى (بتصريح البرنامج)، الذي يتم إعداده في 06 نسخ، ترسل على التوالي، الى مديرية الإدارة المحلية، خزينة الولاية،

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

مديرية الضرائب، الدائرة، البلدية، القابض البلدي.

- في المرحلة الأخيرة، على ضوء (مقرر التسجيل وتصريح البرنامج)، تقوم البلدية بتسجيل المشاريع في بطاقة تقنية، ترسلها للولاية، ليتم مراقبتها من طرف "مديرية الإدارة المحلية"، أين يتم المصادقة عليها، وتسجيلها في ميزانية التجهيز العمومي الخاص بالولاية، وبمجرد تسجيلها في هذا الأخير، يصبح "المخطط البلدي للتنمية"، جاهز وقابل للتنفيذ.(16)

- تقع مسؤولية تنفيذ "المخطط البلدي للتنمية"، على البلدية ومصالحها التقنية، حيث بمجرد حصول هذه الأخيرة، على (مقرر التسجيل أو تصريح البرنامج)، يتوجب عليها مباشرة إجراءات تنفيذ مشاريعها التنموية، وتتمثل الخطوة الأولى، في إعداد دفاتر الشروط، لكل عملية بمراعاة أحكام القانون رقم 23-12، المذكور أعلاه، أما الخطوة الثانية، فهي اختيار الوسيلة الأنسب لتنفيذ المشروع، والتي في الغالب تتم عن طريق، إبرام عقود مع مؤسسات إنجاز خاصة، أو ما يعرف بعقود الصفقات العمومية. (17)

ثانيا: المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية

1- مفهوم المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية: البرامج القطاعية غير الممركزة للتنمية، أو ما يصطلح على تسميتها "بالمخطط الولائي للتنمية" من أهم الأدوات لتنفيذ الاستثمارات العمومية للتنمية على المستوى المحلي، تتكفل بتنفيذها المصالح الولائية لأنها تشمل البرامج والمشاريع القطاعية الكبرى التي تغطي الحيز الجغرافي الكامل للولاية ويمكن أن تمتد لولايات أخرى، خاصة فيما يتعلق بمشاريع، الطرقات والموارد المائية، التي تعجز عن التكفل بها البلديات، وبالتالي فإنها تمثل تجسيدا حيا لمبادئ وسياسة اللامركزية، والوسيلة الأمثل لتحسين الخدمات العمومية للجماعات المحلية،

وتحقيق التضامن والتكامل فيما بينها، وفيما يلي جدول توضيحي لمختلف القوانين والمراسيم المتعلقة بكيفية إعداد المخطط القطاعي غير الممركز للتنمية.[18]

2- مراحل إعداد وتنفيذ المخططات القطاعية غير الممركزة للتنمية: تنص المادتين 78 و80، من القانون رقم 12-07، على أن (م، ش، و)، يقوم بإعداد مخططا للتنمية، على المدى المتوسط، يحتوي على "مقترحات المشاريع والبرامج التنموية"، والأهداف المراد تجسيدها، على المستوى المحلي، وكذا الوسائل المادية، والبشرية اللازمة لتحقيقها، وهذا بمراعاة الأولويات والخصوصيات التنموية، على مستوى الولاية، وانسجامها مع "المخططات القطاعية المركزية للتنمية"، بالإضافة الى "المخططات البلدية للتنمية".[19]

يمر "المخطط القطاعي غير الممركز"، بنفس المراحل والإجراءات المطبقة، على "المخططات البلدية للتنمية"، وهذا ما أقرته المادة 16، من المرسوم التنفيذي 98-227، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09-148، المذكور أعلاه، بالقول إن "البرامج القطاعية غير ممركزة"، هي برامج تجهيز مسجلة باسم الوالي، يبلغها له الوزير المكلف بالمالية، من خلال رخصة برنامج، حسب كل قطاع فرعي، كما يخصص الوزير المكلف بالمالية اعتمادات الدفع للولاة، حسب كل قطاع فرعي، ويقوم الوالي بتوزيعها، حسب كل فصل بموجب مقرر".[20]

المحور الثالث: دور التحول الرقمي في تجسيد برامج التنمية المحلية

يساهم التحول الرقمي في تحقيق عدة أهداف استراتيجية ترتبط بتحسين الأداء الإداري، ودقة المتابعة، وسرعة اتخاذ القرار، فيما يلي أهم المزايا التي يوفرها والتي يمكن تقسيمها الى قسمين:

أولا- دور التحول الرقمي في تحسين الأداء الإداري:

يساهم التحول الرقمي في تعزيز كفاءة الإدارة المحلية لا سيما من خلال توفير البيانات، دعم اتخاذ القرار، وتحسين التنسيق بين الإدارات المحلية.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

1- تحسين التخطيط واتخاذ القرار:

- يوفر قاعدة بيانات موحدة تشمل جميع المشاريع التنموية، مما يساعد صناع القرار على الوصول إلى المعلومات بسرعة ودقة.

- استخدام التحليلات التنبؤية والذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرار بناء على مؤشرات الأداء والمخاطر المحتملة.

- تقديم لوحات تحكم تفاعلية تعرض بيانات المشاريع والتقدم المحقق في كل منطقة، مما يسهل تحديد الأولويات.

2- تسهيل المتابعة والتقييم المستمر:

- يتيح التحول الرقمي تتبع مراحل تنفيذ المشاريع بدءًا من التخطيط والتمويل إلى الإنجاز والتقييم.

- توفير تقارير حول مستوى تقدم كل مشروع وفقا للجداول الزمنية المحددة، مما يساعد في تصحيح المسار عند الحاجة.

- يدمج آليات تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع، مما يضمن تحقيق الأهداف التنموية المستدامة.

3- تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة:

- يسمح بربط الجهات المحلية والوطنية (البلديات، الولايات، الوزارات، المستثمرين) عبر منصة موحدة تسهّل تبادل البيانات والتقارير.

- يسهل التنسيق بين القطاعات المختلفة مثل الأشغال العمومية، الصحة، التعليم، والاقتصاد المحلي، مما يحقق تكاملاً في تنفيذ المشاريع.

- يدعم إدارة الوثائق والمراسلات إلكترونيا، مما يسرع عمليات اتخاذ القرار

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

والموافقة على المشاريع.

ثانيا: دور التحول الرقمي في تعزيز الديموقراطية التشاركية ودعم التنمية الاقتصادية

يركز هذا القسم على كيفية مساهمة الرقمنة في زيادة مشاركة المواطنين، تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان دفع عجلة التنمية المحلية.

1- تعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني:

- يوفر بوابة إلكترونية تتيح للمواطنين متابعة المشاريع وإبداء آرائهم حول الأولويات التنموية.

- يمكن المواطنين من الإبلاغ عن أي تأخير أو مشاكل تواجه تنفيذ المشاريع، مما يعزز الحوكمة التشاركية.

- يدعم أدوات الذكاء الجماعي لاستقبال الأفكار والمقترحات، مما يساعد في توجيه التنمية وفق احتياجات السكان الفعلية.

2- دعم التنمية الاقتصادية والاستثمار المحلي:

- يتيح عرض فرص الاستثمار والمشاريع المفتوحة للقطاع الخاص، مما يعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- يساعد في الترويج للمناطق المحلية من خلال عرض الإمكانات الاقتصادية والموارد المتاحة للاستثمار والتنمية.

- يوفر بيانات دقيقة عن احتياجات السوق المحلي، مما يساعد في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر تأثيرا على التنمية.[21]

3- تعزيز الشفافية والمساءلة:

- يمكن للمواطنين والجهات الرقابية الاطلاع على تطور المشاريع والموازنات

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

المصروفة من خلال منصات مفتوحة، مما يعزز المساءلة.

- توثيق جميع العمليات المرتبطة بتنفيذ المشاريع (العقود، الصفقات، الإنفاق، الإنجازات) مما يقلل من احتمالات الفساد والتلاعب.

- إصدار تقارير دورية تلقائية تسلط الضوء على أداء المشاريع ومدى تحقيقها للأهداف المحددة.

ثالثا- واقع التنمية المحلية والرقمنة على المستوى المحلي في الجزائر:

تعد التنمية المحلية في الجزائر محورا أساسيا لتحقيق التوازن الجهوي وتحسين نوعية حياة المواطنين، غير أنها ما زالت تواجه تحديات هيكلية ومؤسساتية، ومع بروز الرقمنة كأداة فعالة لتحسين الحكامة وتقديم الخدمات، اتجهت الدولة إلى تعزيز استخدام التكنولوجيات الحديثة على المستوى المحلي.

1- جهود الجزائر في مجال التنمية المحلية: خصصت الدولة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة ميزانيات معتبرة لدعم التنمية المحلية، حيث تجاوز الغلاف المالي الموجه للبرامج المحلية للتنمية في قوانين المالية لسنوات 2023، 2024 حاجز 600 مليار دينار.

حسب إحصائيات وزارة الداخلية، بلغ الغلاف المالي المخصص للبرامج البلدية في قانون المالية 2023 نحو 340 مليار دينار جزائري، لتمويل أكثر من 40.000 مشروع محلي في مجالات البنية التحتية، التعليم، الصحة، المياه، والنقل، سنة 2023.[22]

وتمويل حوالي 80.000 مشروع خلال سنة 2024، بمبلغ يقدر بحوالي 600 مليار دينار، كما تم تمويل وتنفيذ أكثر من 13.000 مشروع تنموي في المناطق الجبلية والمحرومة ضمن "برنامج تنمية مناطق الظل" بمبلغ قدره 100 مليار دج لتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية بهذه المناطق.[23]

2- جهود الجزائر في مجال رقمنة الجماعات المحلية: تزامن الدعم التنموي المحلي مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، والتي جعلت من رقمنة الخدمات العمومية هدفا استراتيجيا، وتجلى ذلك من خلال:

- إطلاق أكثر من 500 خدمة عمومية رقمية في قطاعات مختلفة.
- رقمنة 100% من شهادات الحالة المدنية عبر الأرضية الرقمية لوزارة الداخلية.
- ربط أكثر من 1,000 بلدية بمنصة الشباك الموحد الرقمي.
- إطلاق نظام رقمي موحد لتسيير الحالة المدنية، والوثائق الإدارية، والشكاوى عبر الإنترنت.
- إنشاء بوابة رقمية للمواطن.
- تطوير أكثر من 200 تطبيق إداري داخلي لمصالح الجماعات المحلية.
- إطلاق مشروع الرقم الوطني للتعريف الموحد للمواطن لتسهيل التعاملات الرقمية بين المواطن والدولة.[24]

إلا أن هذه الجهود لم تحقق المأمول منها بسبب غياب التكوين الرقمي وتفاوت الجاهزية التقنية بين البلديات، والتي تعد من أبرز العوائق التي تحول دون تفعيل الرقمنة كآلية فاعلة في تحقيق التنمية المحلية.

المحور الرابع: التصميم النموذجي لمشروع المنصة الرقمية لتسيير ومتابعة برامج التنمية المحلية

تعد المنصة الرقمية لتسيير ومتابعة برامج التنمية المحلية أداة حيوية لتحديث الإدارة المحلية، وتحسين كفاءة المشاريع التنموية، وتعزيز الشفافية والمشاركة، حيث أن نجاح هذا النظام يعتمد على تصميمه بشكل شامل يشمل جمع البيانات، التحليل، التنسيق بين الجهات، مما يسهم في تحقيق تنمية محلية مستدامة وفعالة.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

أولا- متطلبات إنجاز المنصة الرقمية

لنجاح بناء المنصة الرقمية من الضروري توفر مجموعة من المتطلبات الأساسية قبل تسجيل المشروع وتنفيذه، وتشمل أبعادا تشريعية، تنظيمية، فنية، وبشرية، فيما يلي أهمها:

1- المتطلبات التشريعية:

- تحيين النصوص القانونية ذات الصلة بتسيير المشاريع التنموية المحلية، لضمان استعمال الأدوات الرقمية في إجراءات الصفقات العمومية (التسجيل، المتابعة، المصادقة...الخ).
- الاعتراف القانوني بالمراسلات والتقارير الرقمية كوثائق رسمية.
- سن قوانين لحماية المعطيات الشخصية المتبادلة عبر المنصة وفقا للمعايير الدولية.[25]
- إصدار إطار قانوني لتحديد المسؤوليات والصلاحيات الرقمية للجهات المحلية والولائية.

2- المتطلبات التنظيمية:

- استحداث هيكل تنظيمي رسمي يشرف على تسيير المنصة وصيانتها داخل كل ولاية وبلدية.
- تحديد آليات التنسيق بين البلديات والدائرة والولاية من خلال أدوار محددة في النظام الرقمي.
- وضع دليل إجراءات تشغيل المنصة يوضح خطوات العمل، الجهات المعنية، وطريقة استخدام الواجهة الرقمية.
- إنشاء لجان متابعة وتقييم رقمية لضمان الشفافية والمساءلة.

3- المتطلبات الفنية:

- توفير بنية تحتية رقمية قوية وآمنة (خوادم، ربط عالي السرعة بالإنترنت، مركز

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

بيانات محلي أو وطني...الخ).

- اعتماد منصة تفاعلية مرنة قابلة للتوسع والتحديث، تدمج قواعد البيانات الخاصة بالمشاريع.

- ربط المنصة بالأنظمة الرقمية الأخرى مثل الحالة المدنية، الميزانية، مخططات التنمية الحضرية...الخ

- تأمين المنصة ضد التهديدات السيبرانية عبر بروتوكولات حماية البيانات.

- توفير واجهة استخدام سهلة للموظفين والمواطنين لتسهيل المشاركة والاستفادة.[26]

4- المتطلبات البشرية:

- تكوين فرق عمل محلية متخصصة في إدارة وتشغيل المنصة على مستوى البلديات والولايات.

- إعداد برامج تكوين مستمر للموظفين في مجالات، تسيير المنصات الرقمية، الأمن السيبراني، التفاعل مع المواطنين عبر الأدوات الرقمية.

- تعيين مشرفين تقنيين ومنسقين إداريين لكل مستوى (بلدية – دائرة – ولاية).

- تعزيز الثقافة الرقمية لدى المنتخبين المحليين والمواطنين لتسهيل التفاعل مع المنصة.

5- متطلبات التمويل والدعم:

- تخصيص ميزانية أولية لإنشاء وتطوير المنصة (تجهيزات، تطوير برمجيات، تكوين...الخ).

- البحث عن شراكات مع الفاعلين الاقتصاديين والتقنيين (جامعات، شركات تكنولوجيا خاصة، جمعيات ناشطة في المجال...الخ.

- ضمان استمرارية الدعم المالي والفني لتحديث المنصة وتوسيع نطاق

ISSN: 2352-975X ——— EISSN: 2588-2368

استخدامها.[27]

ثانيا- الدليل الإجرائي للمنصة:

1- الإشراف العام على النظام: تشرف على النظام مديرية الإدارة المحلية بالولاية، حيث تملك حساب الولوج بصفتها المشرف العام للنظام مع صلاحية التدخل الكامل بما يتضمن مهمة المراقبة والمتابعة.

كما أنها الجهة المخولة بمنح وفتح حسابات الولوج لمختلف المتدخلين والمستفيدين بالنظام.

2- المتدخلين في النظام:

أ- والي الولاية: يملك حساب للدخول لكافة البلديات (المراقبة والمتابعة مع عدم إمكانية التدخل).

المتدخلون:

ب- الدائرة: تملك حساب الولوج للبلديات التابعة لها، مع صلاحية التدخل الكامل بما يتضمن مهمة المراقبة والمتابعة.

ج- البلدية: تملك حساب الولوج للبرنامج الخاص بها، مع صلاحية التدخل فيما يخص مشاريعها.

د- مقاولة الإنجاز: تملك حساب الولوج للعملية الخاصة بها مع عدم إمكانية التدخل، لكن لها ميزة مراسلة الوالي في حسابه الخاص.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

ثالثا: البناء الهندسي للمنصة:

1- مرحلة تسجيل البرنامج:

الاجراء	الجهة المختصة	التاريخ	تحميل الوثائق	تأكيد التحميل
–إشعار بمراسلة حول المبلغ الممنوح للبلدية في هذا الإطار.	–مديرية الادارة المحلية.		–نسخة من المراسلة.	نعم. ☐ لا. ☐
–اجتماع المجلس الشعبي البلدي مع فعاليات المجتمع المدني لاقتراح المشاريع.	–البلدية		–نسخة من محضر الاجتماع. –قائمة المشاريع المقترحة + التقديرات المالية.	نعم. ☐ لا. ☐
–اجتماع لجنة الدائرة للمصادقة على الاقتراحات.	–الدائرة		–نسخة من محضر المصادقة. –قائمة المشاريع المقترحة + التقديرات المالية مصداق عليها.	نعم. ☐ لا. ☐
–اجتماع المجلس الشعبي البلدي لتحرير مداولة حول الاقتراحات من المشاريع.	–البلدية.		–نسخة من المداولة. –قائمة المشاريع المقترحة + التقديرات المالية مصداق عليها.	نعم. ☐ لا. ☐
–المصادقة على المداولة من طرف مصالح الدائرة.	–الدائرة		–نسخة من المداولة المصادق عليها. –قائمة المشاريع المقترحة + التقديرات المالية مصداق عليها.	نعم. ☐ لا. ☐
–تبليغ قائمة المشاريع المقترحة للجنة الولائية.	–البلدية		–نسخة من المراسلة. –المداولة مصادق عليها. –قائمة المشاريع المقترحة + التقديرات المالية + المبلغ الاجمالي للبرنامج مصداق عليها.	نعم. ☐ لا. ☐
–اجتماع اللجنة الولائية للدراسة والتحكيم.	–مديرية الادارة المحلية.		–اعداد وثيقة برمجة اعتماد النشاط. –مقررات التبليغ المسبق.	نعم. ☐ لا. ☐

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

2- قائمة المشاريع المعتمدة:

الرقم	العملية.	تمويل العملية.	المبلغ.
01			
02			
03			
04			
05			

3- مرحلة تنفيذ المشروع:

الاجراء	الجهة المختصة.	التاريخ	تحميل الوثائق	تأكيد التحميل
—اعداد وتحضير مشروع دفتر الشروط.	—البلدية.		—مقرر التبليغ المسبق. —البطاقة التقنية والفنية للمشروع. —مشروع دفتر الشروط.	نعم. ☐ لا. ☐
—دعوة لجنة الصفقات لدراسة مشروع دفتر الشروط.	—البلدية.		—محضر اجتماع لجنة الصفقات لدراسة مشروع دفتر الشروط.	نعم. ☐ لا. ☐
—مصادقة لجنة الصفقات على دفتر الشروط.	—البلدية.		—مقرر منح التأشيرة على دفتر الشروط.	نعم. ☐ لا. ☐
—الاعلان عن طلب العروض.	—البلدية.		—نسخة من الاعلان باللغة العربية في جريدة وطنية. —نسخة من الاعلان باللغة الفرنسية في جريدة وطنية. —في حال النشر في جريدتين جهويتين يجب إرفاق شهادات التلصيق في بلديات الولاية.	نعم. ☐ لا. ☐
—دعوة لجنة فتح العروض.	—البلدية.		—محضر لجنة فتح العروض.	نعم. ☐ لا. ☐
—دعوة لجنة تقييم العروض.	—البلدية.		—محضر لجنة تقييم العروض. —تقرير تحليلي تقني. —محضر تقييم العروض التقنية. —دعوات لجنة تقييم العروض. —تقرير تحليلي مالي. —محضر تقييم العروض المالية.	نعم. ☐ لا. ☐

EISSN: 2588-2368 ——————————— ISSN: 2352-975X

—الاعلان عن المنح المؤت للصفقة.	—البلدية.		—نسخة من الاعلان باللغة العربية في جريدة وطنية. —نسخة من الاعلان باللغة الفرنسية في جريدة وطنية. —في حال النشر في جريدتين جهويتين يجب أرفاق شهادات التلصيق في بلديات الولاية.	نعم. ☐ لا. ☐
—طلب تسجيل العملية.	—البلدية. —الدائرة.		—طلب التسجيل. —ملف الصفقة.	نعم. ☐ لا. ☐
—اصدار مقرر تسجيل العملية.	—مديرية الادارة المحلية.		—نسخة من مقرر التسجيل العملية.	نعم. ☐ لا. ☐
—مداولة المجلس البلدي لفتح اعتماد مالي ضمن ميزانية البلدية والمصادقة على مشروع الصفقة.	—البلدية		—نسخة من مقرر التسجيل العملية. —المداولة. —مشروع الصفقة.	نعم. ☐ لا. ☐
—المصادقة على المداولة من طرف الدائرة.	—الدائرة.		—نسخة من المداولة المصادق عليها.	نعم. ☐ لا. ☐
—التأشير على الصفقة من طرف اللجنة البلدية للصفقات.	—البلدية.		—نسخة من مقرر التسجيل العملية. —نسخة من المداولة المصادق عليها. —ملف الصفقة.	نعم. ☐ لا. ☐
—المصادقة على الصفقة من طرف المراقب الميزانياتي.	—البلدية.		—مشروع الصفقة. —مداولة المجلس الشعبي البلدي. —مذكرة تحليلية. —دعوات للجنة الصفقات لتمرير الصفقة. —تقرير تحليلي للصفقة —محضر لجنة الصفقات لتمرير الصفقة. —مقرر منح التأشيرة الصفقة.	نعم. ☐ لا. ☐
—توقيع العقد مع مقاولة الانجاز وتسليم الامر بالانطلاق في الاشغال.	—البلدية.		—نسخة من العقد. —نسخة من الامر في الانطلاق بالأشغال.	نعم. ☐ لا. ☐

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

4- مرحلة متابعة المشروع:

المعلومات العامة عن المشروع.	
–العملية.	
–المصلحة المتعاقدة.	
–مقاولة الانجاز.	
–رقم العملية.	
–التأشير على الصفقة من طرف المراقب الميزانياتي.	
–المهندس المكلف بالمتابعة.	
–مدة الانجاز.	
–الامر بالانطلاق في الاشغال.	

الاجراء	الجهة المختصة	تحميل الوثائق	تأكيد التحميل
–توتيد الورشة.	–البلدية.	–محضر توتيد الورشة.	نعم. ☐ لا. ☐
–خرجات المتابعة الدورية.	–البلدية.	–نسخ من محاضر المعاينة.	نعم. ☐ لا. ☐
–وضعية الاشغال المنجزة.	–البلدية.	–محاضر الاشغال المنجزة.	نعم. ☐ لا. ☐
–التأشيرة على وضعية الاشغال المنجزة.	–البلدية.	–نسخة من وضعية الاشغال مؤشر عليها.	نعم. ☐ لا. ☐

–استهلاك القروض.	–البلدية.	–بطاقة الالتزام. –حوالة الدفع. –بطاقة الدفع. –شهادة الدفع . –كشف الحساب . –التلخيص الملحق . –اشعار بالتحويل . –الحوالة المحلق. –في حال كانت وضعية الاشغال رقم 01 يجب ارفاق نسخة من الصفقة + كفالة حسن التنفيذ+ الامر بالخدمة.	نعم. ☐ لا. ☐
–التسليم المؤقت للمشروع.	–البلدية.	–محضر التسليم المؤقت للمشروع.	نعم. ☐ لا. ☐
–التسليم النهائي للمشروع.	–البلدية.	–محضر التسليم النهائي للمشروع.	نعم. ☐ لا. ☐

خاتمة:

في ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة، يتضح أن الرقمنة لم تعد مجرد خيار، بل أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة والفعالة، فالرقمنة تساهم في تحسين تسيير ومتابعة برامج التنمية المحلية من خلال تعزيز الشفافية، تسهيل الإجراءات الإدارية، وتحسين التواصل بين مختلف الفاعلين المحليين، كما أن تبني المنصات الرقمية يسهم في تقليل البيروقراطية، وتمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في صنع القرار، مما يعزز من فعالية السياسات التنموية ويضمن تحقيق الأهداف المسطرة.

وفي هذا السياق، يمكن للمنصة الرقمية المقترحة أن تلعب دورا مهما في تحقيق

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

التنمية المحلية من خلال توفير فضاء تفاعلي يجمع بين المسؤولين المحليين، المقاولين، والموظفين المحليين، حيث ستساهم المنصة في تحسين عملية تسيير ومتابعة مختلف المشاريع المحلية، من خلال تسهيل التواصل مع المسؤولين المحليين، وتعزيز الشفافية.

وفي الأخير، يمكن القول إن الرقمنة تمثل أداة قوية لتحقيق التنمية المحلية، بشرط أن يتم استغلالها بالشكل الأمثل؛ عبر تبني سياسات رقمية فعالة، وضمان توافر الموارد التقنية والبشرية اللازمة لإنجاح هذه التحولات، وتعد المنصة الرقمية المقترحة خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف، من خلال دورها في تحسين الكفاءة الإدارية، تعزيز الحوكمة المحلية، وتفعيل المشاركة المحلية، مما يسهم في إرساء نموذج جديد للإدارة المحلية قائم على الذكاء الرقمي والشفافية والتشاركية.

الهوامش والمراجع:

(1)- ساردو زين العابدين، جزار مصطفى، "دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر: البليدة نموذجا"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، 2024، ص 04.

(2)- صدوق غريسي، سي الطيب الهاشمي رضا، على العبسي، "واقع وأهمية التحول الرقمي والأتمتة"، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي أفلوا الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2021، ص 02.

(3)- قمار خديجة، "الرقمنة الإدارية في الجزائر بين حتمية الانتقال ومعوقات التطبيق"، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد 01، 2023، ص 04.

(4)- دندن جمال الدين، "أفاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، 2023، ص 59.

(5)- زمورة جمال، دور التحول الرقمي في تحسين أداء المنظمات العمومية، أطروحة دكتوراه طور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2024، ص ص 52-53.

(6)- سركالي إنصاف، "أهداف التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع"، مجلة الشؤون الاستراتيجية، العدد 18، 2024، ص 64.

(7)- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 71.

(8)- إبراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص ص 17-18.

(9)- علوني عمار، "التنمية المحلية: الأهداف والسياسات مقاربة نظرية"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 01، 2019، ص 69.

(10)- فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 01، 2012، ص 59.

(11)- التعليمة الوزارية، رقم 02، المؤرخة في 2023/03/13، المتضمنة إنشاء اللجنة الولائية المكلفة بعملية التحضير المسبق للبرامج المقترحة للتمويل من ميزانية الدولة بعنوان دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجزائر.

(12)- القانون 11-10، المؤرخ في 22-2011/06، المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 37، الصادرة بتاريخ 2011/07/03، ص 17.

(13)- ليندة أونيسي، "المخطط البلدية للتنمية ودوره في التنمية البلدية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، 2016، ص 07.

(14)- المرسوم التنفيذي رقم 09-148، المؤرخ في 2009/05/02، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 1998/07/13 والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، الصادرة بتاريخ 2009/05/03، ص ص 23-24.

(15)- المرسوم التنفيذي رقم 22-54، المؤرخ في 2022/02/03، المتضمن إنشاء مجلس تنفيذي للولاية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 09، الصادرة بتاريخ 2022/02/03، ص ص 04-07.

(16)- نورالدين حاروش، رفيقة حاروش، "التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 501.

(17)- القانون رقم 23-12، المؤرخ في 2023/08/05، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 2023/08/06.

(18)- نورالدين حاروش، رفيقة حاروش، "التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم"، مرجع سابق، ص 495.

(19)- القانون 12-07، المؤرخ في 2012/02/21، المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 2012/02/29، ص 29.

(20)- المرسوم التنفيذي رقم 09-148، المؤرخ في 2009/05/02، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 1998/07/13 والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، مرجع سابق، ص 27.

(21)- أحمد محمد محمد الفالوجي، بسمة السيد سليم الورد، " دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية في إطار رؤية مصر 2023"، المجلة العربية للقياس والتقويم، العدد 03، 2021، ص ص 250-252.

(22)- القانون رقم 22-24، المؤرخ في 2022/12/25، يتضمن قانون المالية لسنة 2023، ج ر ج ج، العدد 89، الصادرة بتاريخ 2022/12/29.

(23)- القانون رقم 23-22، المؤرخ في 2023/12/24، يتضمن قانون المالية لسنة 2024، ج ر ج ج، العدد 86، الصادرة بتاريخ 2022/12/31.

(24)- روة محمد، دور التحول نحو الخدمة العمومية الرقمية في تفعيل أداء الجماعات المحلية في الجزائر 2013-2025، أطروحة دكتوره الطور الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، 2025/2024، ص 250.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

(25)- دوش حمزة، "الرقمنة والإدارة الإلكترونية وأثرها في إدارة الموارد البشرية بالجماعات الإقليمية في الجزائر –البلدية نموذجا-"، مجلة الشامل للعوم التربوية والاجتماعية، المجلد 07 العدد 02، 2024، ص 125.

(26)- أسيا بلقاضي، "متطلبات التحول الرقمي ودورها في تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة في قطاع الاتصالات -دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية سطيف-"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 09ن العدد 01، 2024، ص 704.

(27)- أسيا بلقاضي، "متطلبات التحول الرقمي ودورها في تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة في قطاع الاتصالات - دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية سطيف-"، مرجع سابق، ص 705.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X